الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	
وزارة التربية الوطنية	الديوان الوطني للتعليم و التكوين عن بعد
تصميم جواب امتحان المستوى – دورة ماي 2010	
المستوى و الشعبة: 3 ثانوي لغات أجنبية	المادة: فلسفة

تنبيه : هذه التصاميم المقترحة ليست حلولا مثالية لأن مجال الاجتهاد واسع بالنسبة للمتعلم ، و يبقى للأستاذ المصحح أن يقدر ذالك.

الموضوع الأول

المشكلة : (4ن) تمثل الظواهر الاجتماعية موضوعا لعلم الاجتماع. و إذا علمنا أن هذه الظواهر متغيرة، ذاتية، معقدة... فهل تكون قابلة للدراسة العلمية ؟ أي هل يمكن تطبيق المنهج التجريبي بكل مستلزماته في دراسة الظواهر الاجتماعية؟

التحليل: (12ن)

القضية : الظواهر الاجتماعية غير قابلة للدراسة العلمية.

الأدلة : - الحوادث الاجتماعية داخلية ، و شخصية لأن الفرد يعيشها و بالتالي فلا تقبل الملاحظة العلمية و لا يمكن أن نقيم عليها التجارب العلمية، و هي بذلك قابلة لمنهج الفهم لا التفسير.

- الإنسان كائن متغير و حر و أفعاله لا تخضع لمبدأ الحتمية، فلا يمكن إذن القول بإمكانية الوصول إلى قوانين علمية تفسر سلوكه كما هو الحال بالنسبة للظواهر الطبيعية.

- إن الموضوعية شرط أساسي في البحث العلمي، و الموضوعية تقتضي التخلي عن الأحكام و الأفكار المسبقة و التحرر من العوامل الذاتية. غير أن الإنسان لا يمكنه أن يكون موضوعيا إذا كان دارسا و مدروسا كما هو الأمر في علم الاجتماع. الخ....

النقد : إن المنهج التجريبي ليس مجموعة من القواعد الصلبة المتحجرة التي لا تطبق إلا على الظواهر الطبيعية، بل إن قواعده مرنة و قابلة للتكيف مع موضوعات من نوع آخر.

نقيض القضية : الظواهر الاجتماعية قابلة للدراسة العلمية.

الأدلة : - دوركايم : الظواهر الاجتماعية مستقلة عن إرادة الأفراد فهي إذن "أشياء"، و بالتالي فهي قابلة للدراسة الموضوعية.

- يمكن تطبيق المنهج التجريبي في دراسة الظواهر الاجتماعية عن طريق استعمال الملاحظة الغير مباشرة.

- إن طريقة المقارنة المستعملة في دراسة لظواهر الاجتماعية تلعب نفس الدور الذي تلعبه التجربة في مجال الظواهر الطبيعية.

- إن العلوم الإنسانية حققت تقدما في مجال استخدام التقدير الكمي للتعبير عن نتائجها كما هو الحال في استخدام الإحصاء في مجال علم الاجتماع.

النقد : غير أن ذلك لا ينفي نسبية النتائج التي تصل إليها العلوم الاجتماعية نظرا لصعوبة تعميمها.

استنتاج : (4ن) الظواهر الاجتماعية قابلة للدراسة العلمية بدرجة نسبية ، لذا ينبغي إحداث التكامل بين منهجي الفهم و التفسير.

ملاحظة : (تقبل أية نتيجة تتناسب و منطق تحليل المترشح)

الموضوع الثاني:

المشكلة (4ن) : هل تعتبر الحرية شرطا ضروريا لتحميل الإنسان مسؤولية أفعاله أم أن صدور الفعل منه هو الشرط الضروري و الكافي بغض النظر عن كونه قد اختاره بإرادته أم لا ؟

التحليل (12ن)

عرض القضية : الحرية شرط في وجود المسؤولية أي لا وجود للمسؤولية في حالة الضرورة.

الحجة : - إذا كان الإنسان مضطرا إلى القيام بالفعل و مدفوعا إليه دفعا ، فلا يكون قد اختاره بإرادته الحرة ، و بالتالي فلا يعقل أن يتحمل تبعة فعله. و بالعكس فإن سبب وجود المسؤولية هو الاختيار.

- إن الفرد مختار فيما يحدثه من عمل، أي كان بإمكانه أن يقوم أو ألا يقوم به، و اختياره للفعل هو الذي يجعله مسؤولا عنه، لا شيء آخر.(أنصار نظرية المسؤولية و حرية الاختيار : كانط ، المعتزلة ...)

نقد : تعتبر النظرية الكلاسيكية في المسؤولية غير واقعية، لأن الفعل الحر الذي تتحدث عنه بصفة مطلقة لا وجود له أصلا لأنه لا يوجد فعل خال من الدواعي. و قد سبق أن رأينا أن حرية الإنسان نسبية، و انه لا وجد لحرية كاملة معطاة ، بل هي تحرر متواصل. ثم أن مشكلة الحرية قائمة ، و بالتالي ربط المسؤولية بالحرية يجعلها كذالك مشكلة قائمة في حين أن لا قيام لنظام اجتماعي دون افتراض وجود المسؤولية.

نقيض القضية : لا توجد علاقة بين الحرية و المسؤولية : الإنسان مسؤول عن فعله سواء اختاره أم لا.

الحجة : - إذا أسسنا المسؤولية على الحرية، ففي هذه الحالة يكون الأفراد الأقل خطورة هم أكثر مسؤولية و بالتالي أكثر تعرضا للعقاب من الذين هم أقل حرية أي من الذين هم أكثر خطورة على المجتمع. و هذا أمر لا يمكن أن يقبله العقل.

- إن الحرية أمر مرتبط بإرادة الفرد، و إرادة الفرد حالة نفسية، و الأحوال النفسية ليس من الهين التعرف على حقيقتها، و من هنا صعوبة إثبات حرية الفرد أو نفيها عند قيامه بالفعل. و لهذا فمن المفضل و من الأسهل أن نهتم بنتائج الفعل و قيمتها الأخلاقية و الاجتماعية ، و بالتالي إقرار مسؤولية فاعله في جميع الأحوال.

- الإنسان مطالب بأن يكون حريصا على احترام القيم و القوانين السائدة في الوسط الاجتماعي و التي بدونها لا يمكن أن تستقيم الحياة الاجتماعية، فهو عندئذ يتحمل مسؤوليته على مدى مساهمته في بناء النظام أو الإخلال به.

نقد: إذا كان من المعقول أن نراعي قيمة الأفعال و نتائجها و آثارها على الحياة الاجتماعية، فليس من المعقول أن نساوي بين الذي يرتكب الخطيئة تحت تأثير دافع و بين الذي يرتكبها و هو ليس مضطرا إلى فعلها.

استنتاج (4ن) : لا ينبغي تقييد المسؤولية بالحرية. إن الحرية لا يجب أن تكون شرطا مطلقا في وجود أو عدم وجود المسؤولية ، بل يجب أن تكون شرطا في تحديد درجتها فقط .

ملاحظة : (تقبل أية نتيجة تتناسب و منطق تحليل المترشح)

الموضوع الثالث : (تحليل النص)

طرح المشكلة (4ن): ما هي الطريقة الملائمة في مجال تعليم الفلسفة؟ هـل هـي الطريقـة التلقينيـة أم طريقـة الاستقصاء؟

التحليل (12ن)

الموقف: ـ الطريقة الملائمة في مجال تعليم الفلسفة هي طريقة البحث و الاستقصاء.

الحجة : - لكي يكون تعلم الفلسفة يتم بالتلقين ، وجب أن تكون فيها معارف يقينية جاهزة ، و هذا أمر محال و بالتالي فلا يمكن تعلمها بالتلقين.

- ما يمكن تعلمه في الفلسفة هو تعلم التفلسف أي تنمية مواهب الفكر و البحث .

نقد: - هذا صحيح ، لكن البحث و الاستقصاء إنما يحفزه الرغبة في المعرفة و الوصول إلى الحقيقة.

استنتاج (4ن): فائدة تعلم الفلسفة تكمن في كيفية التفكير لا في مضمونه.

ملاحظة : (تقبل أية نتيجة تتناسب و منطق تحليل المترشح)